وصل إلى سان بطرسبيرغ لترؤس وفد الكويت في أعمال مؤتمر الاتحاد الـ137

الغانم: توافق عربي- إسلامي على رئاسة «البرلماني الدولي».. وقضية «الروهينغا»

■ التوافق المبدئي تم على أساس دعم رئيس جديد قريب من القضايا العربية والإسلامية

الغانم والوفد الكويتي لدى وصوله إلى بطرسبيرغ

.. ومتحدثا أثناء اجتماع المجموعتين العربية - والإسلامية

■ إجراء تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد تتضمن عقوبات لمن يخترق مبادئه

■ وفد الشعبة الكويتي وزع الأدوار في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي للتنسق على جميع الصعد

■ الاجتماع بمرشحتي المكسيك والأوروغواي لعرض القضايا العربية والإسلامية المهمة عليهما

■ إذا نجحنا بتعديل النظام الأساس للاتحاد فستكون نقلة نوعية وسيضع حدا لخروقات بعض البرلمانات

■ الكنيست الإسرائيلي على رأس تلك البرلمانات التي تخالف كل المبادئ الأساسية للاتحاد

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم إن الوفد البرلماني المشارك في فعاليات مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي ساهم مساهمة فعالة في حشد توافق المجموعتين العربية والإسلامية والتنسيق مع المجموعة الإفريقية لتوحيد الجهود لإدراج أزمة الروهينغا بندًا طارئا للمؤتمر.

وقال الغانم، في تصريح صحافي عقب الاجتماعين التنسيقيين العربي والإسلامي على هامش أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في سان بطرسبيرغ، إن «التوافق المبدئي شمل أيضا موضوع انتخابات رئاسة الاتحاد».

وأضاف أن هذا التوافق المبدئي تم على أساس دعم رئيس جديد قريب من القضايا العربية والإسلامية، مشيرًا إلى «التوافق بشأن خطوة إجراء تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد بحيث يتضمن إجراءات وعقوبات لمن يخترق مبادئ الاتحاد».

وأوضح الغانم أن وفد الشعبة البرلمانية الكويتي عقد اجتماعات لتوزيع الأدوار في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي، بدءًا من المجموعة الجيوسياسية العربية، مضيفا انه «تم الاتفاق على توحيد الصف العربي فيما يخص البند الطارئ الذي يتعلق بالروهينغا بشأن إدراج سبعة طلبات من دول مختلفة من بينها دولة الكويت».

وقال الغانم « أكدنا من جانبنا وجوب التنسيق والتعاون بين كل الدول التي تقدمت بمثل هذا البند ليتم إنجاحه وتم التوافق بشأنه وبالتالي يفترض أن نشهد تصويتا موحدا للمجموعتين العربية والإسلامية على الصياغة الموحدة لهذا البند».

ومن جهة أخرى أشار الغانم إلى دور الكويت لتوحيد الجهود بشأن انتخاب الرئيس المقبل للاتحاد البرلماني الدولي لما لهذا الأمر من اهمية قصوى مشيرًا إلى ان المجموعتين العربية والإسلامية توافقتا على ان يتم الاجتماع بمرشحة للكسمبك ومرشحة الأوروغواي لعرض القضايا العربية والإسلامية المهمة عليهما.

وبين أن الهدف من الاجتماع بالمرشحتين «استيضاح مدى التزامهما بتلك القضايا وبناء عليه سيتقرر تصويت المجموعة الإسلامية والعربية لمرشحة واحدة بالتنسيق مع المجموعة الإفريقية، مؤكدًا «اختيار المرشحة الأقرب لتلك القضايا».

وأكد الغانم حصول الكويت على موافقة المجموعتين العربية والإسلامية بشأن مقترحها المستقبلي بالتعاون مع مجموعات جيوسياسية مختلفة لتعديل النظام الأساسي للاتحاد بهدف فرض إجراءات عملية وجزاءات وعقوبات على الدول التي لا تلتزم بالمبادئ الأساسية للنظام الأساسي للاتحاد.

وأوضح الغانم في هذا الصدد انه «إذا تمت الموافقة على هذا المقترح اثناء عرضه في الدورة المقبلة في جنيف فستكون نقلة نوعية للاتحاد وسيضع حدًا لخروقات بعض البرلمانات».

وبين أن الكنيست الإسرائيلي على رأس تلك البرلمانات مخالفته كل المبادئ الأساسية للاتحاد ومنها عدم الالتزام بقرارات الأمم المتحدة وكان ولا زال يشرعن لحكومته مخالفة تلك القرارات».

وأشار الغانم إلى «وجود تأكيد مبدئي من عدة مجموعات جيوسياسية لتفعيل دور هذه المؤسسة لتكون قراراتها أكثر احتراما خاصة انها ثاني اكبر مؤسسة دولية بعد الأمم المتحدة، ولكي يكون للنظام الأساسي اثر رادع واقعي على كل دول العالم عبر معاقبة البرلمان الخارق لمبادئ نظامها الأساسي».

وكانت المجموعة البرلمانية العربية عقدت اجتماعا تنسيقيا على هامش مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي للتشاور حول القضايا المدرجة على جدول اعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في مدينة سانت بطرسبورغ شمال غرب روسيا.

وقال رئيس الوفد البرلماني التونسي د.لطفي النابلي في تصريح لـ «كونا» إن الاجتماع ناقش جملة من القضايا ابرزها بلورة موقف موحد حيال ترشيح رئيس جديد للاتحاد البرلماني الدولي.

وأضاف أن «البرلمانيين العرب قرروا تشكيل لجنة للتحاور مع المرشحين وهما غابريلا كوبفاس من المكسيك وابقون باسادا من اوروغواي وبلورة مقاييس لدعم اي من المرشحين الأكثر تفهما للقضايا والآمال العربية».

وأضاف أن هذه اللجنة مكلفة أيضا بالتواصل مع المجموعة البرلمانية الأفريقية والإسلامية والآسيوية بهدف بلورة موقف حيال تأييد احد المرشحين.

وذكر أن البرلمانيين ناقشوا أيضا الموقف من التطورات في سوريا واليمن والسودان وسبل معالجة الأوضاع فيها.

وأشار إلى أن البرلمانيين العرب ناقشوا كذلك موضوع البند الطارئ الذي سيطرح للمداولات خلال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي لافتا الى ما يشبه الإجماع بين الوفود العربية كافة على طرح موضوع دور البرلمانيين في وقف اضطهاد اقلية الروهينغيا في ميانمار كبند طارئ.

وأوضح ان النقاش حول هذه المسالة تطرق إلى ضرورة العمل للخروج من التعامل مع هذه المشكلة من زاوية حقوق الإنسان وطرحها من منظور اكثر شمولا لكي تحظى بتاييد بقية الوفود البرلمانية في المؤتمر.

وأكد ان الوفود العربية البرلمانية اجمعت على طرح مسالة اعتبار اللغة العربية كلغة رسمية في الاتحاد البرلماني الدولي وتعريب موقع الاتحاد.

ومن المقرر ان يلقي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كلمة امام جلسة الافتتاح الرسمية لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي.

ويشارك في اعمال المؤتمر الذي يعقد تحت شعار (تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الاديان والاعراق) وفود اكثر من 150 دولة اضافة الى وفود المجموعات البرلمانية الاقليمية من آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية واوروبا وكذلك المجموعات العربية والإسلامية.

وكان وصل رئيس مجلس الأمة رئيس الشعبة البرلمانية مرزوق علي الغانم والوفد البرلماني المرافق له امس إلى مدينة سان بطرسبيرغ الروسية للمشاركة في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ ١٣٧ الذي تنطلق أعماله اليوم وتستمر حتى ١٨ من أكتوبر الجاري.

ومن المقرر ان يلقي الرئيس الغانم كلمة وفد دولة الكويت امام الجمعية العامة للمؤتمر الذي سيناقش موضوع (تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان والأعراق) وما يستجد من بنود طارئة على جدول الأعمال.

ويشارك الغانم والوفد المرافق له على هامش أعمال المؤتمر في الاجتماعات التنسيقية للمجموعات العربية والإسلامية والآسيوية بغية تنسيق المواقف إزاء العديد من القضايا بما فيها البنود الطارئة وانتخاب رئيس جديد للاتحاد البرلماني الدولي.

كما يشارك وفد الشعبة البرلمانية في اجتماعات اللجان الدائمة والفرعية للاتحاد التي ستناقش قضايا وموضوعات عدة منها دور الجمعية العامة للامم المتحدة في نظام الحكم الدولي، وإشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، واستخدام العلوم والبحوث لتحقيق أعلى المعايير الصحية، ودور البرلمان في رصد عمل القوات المسلحة الوطنية المشاركة بعمليات حفظ السلام. ويرافق الغانم وفد برلماني يضم كلا من وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف وأمين سر الشعبة النائب د.عودة الرويعي وأمين صندوق الشعبة النائب د.وليد الطبطبائي واعضاء الشعبة النواب د.خليل عبدالله ابل ويوسف الفضالة وعمر الطبطبائي والنائبين محمد الدلال وصفاء الهاشم والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

وكان في استقبال الغانم لدى وصوله سفير دولة الكويت لدى روسيا الاتحادية عبدالعزيز العدواني وأركان السفارة.

ومن المقرر أن يلقي الرئيس الغانم كلمة وفد دولة الكويت أمام الجمعية العامة للمؤتمر الذي سيناقش موضوع (تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان والأعراق) وما يستجد من بنود طارئة على جدول الأعمال.

ويشارك الغانم والوفد المرافق له على هامش أعمال المؤتمر في الاجتماعات التنسيقية للمجموعات العربية والإسلامية والآسيوية بغية تنسيق المواقف إزاء العديد من القضايا بما فيها البنود الطارئة وانتخاب رئيس جديد للاتحاد البرلماني الدولي.

كما يشارك وفد الشعبة البرلمانية في اجتماعات اللجان الدائمة والفرعية للاتحاد التي ستناقش قضايا وموضوعات عدة منها دور الجمعية العامة للامم المتحدة في نظام الحكم الدولي، وإشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، واستخدام العلوم والبحوث لتحقيق أعلى المعايير الصحية، ودور البرلمان في رصد عمل القوات المسلحة الوطنية المشاركة بعمليات حفظ السلام. ويرافق الغانم وفد برلماني يضم كلا من وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف وأمين سر الشعبة النائب د.عودة الرويعي وأمين صندوق الشعبة النائب د.وليد الطبطبائي واعضاء الشعبة النواب د.خليل عبدالله ابل ويوسف الفضالة وعمر الطبطبائي والنائبين محمد الدلال وصفاء الهاشم والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

تمنى أداء حكومياً مغايراً تجاه الملفات العالقة في دور الانعقاد المقبل

حمود الخضير: الحكومة أخذت الوقت الكافي .. والاستجوابات مستحقة

■ أطلعت وزيرة الشؤون على ما لدي من ملاحظات وفرصتها للإصلاح تنتهي بداية دور الانعقاد المقبل

■ دور الانعقاد السابق لم يلب طموح المواطنين بسبب كثرة أولويات النواب وغياب التنسيق

حمود الخضير

■ صدور حكم «الدستورية» بتحصين البرلمان غيّر مسار العمل البرلماني والإنجازات التشريعية قادمة

■ العجز المالي سببه الهدر الحكومي والمطلوب من الوزراء التعاون مع المجلس لحماية المواطن البسيط

تمنى النائب د. حمود الخضير أن يشهد دور الانعقاد المقبل أداء حكوميًا مغايرًا تجاه اللفات العالقة من أجل إنجازها بالتعاون مع البرلمان، معربًا عن تفاؤله بأداء جدي للحكومة في هذا الجانب.

وأكد الخضير في حوار خاص بـ "شبكة الدستور الإخبارية" التابعة لمجلس الأمة أن الحكومة أخذت الوقت الكافي للإصلاح وتجاوز الملاحظات النيابية وأن الاستجواب بات مستحقا لكل وزير قصر في عمله أو تقاعس في معالجة تلك الملاحظات وفق الأطر الدستورية والقانونية.

وقال الخضير إن دور الانعقاد المقبل سيكون ساخنا جدًا بلا شك بهدف تحقيق الإصلاح وخدمة للوطن والمواطن، مشيرًا إلى أن الاستجواب حق دستوري للنائب يستخدمه متى ما استدعت الحاجة لذلك.

وأوضح الخضير أن الحكومة عانت قصورًا في أداء بعض الوزراء خلال دور الانعقاد الماضي، معربًا عن اعتقاده بأن المتصة أصبحت قريبة جدًا من بعض الوزراء حال فشلهم في اغتنام فرصة العطلة الصيفية للإصلاح.

وأشار إلى أنه لا حصانة لأحد في الحكومة من المساءلة السياسية بمن فيهم سمو رئيس مجلس الوزراء، مطالبًا المبارك في هذا الصدد بمحاسبة الوزراء المقصرين وحسن الاختيار إذا ما اتخذ قرار بالتعديل الوزاري.

وأكد أن التشكيل الحكومي حق أصيل لرئيس الوزراء وهو يعلم قدرات كل وزير، أما النواب فعليهم دور رقابي على أعمال الوزراء، ومن يقصر منهم ولا يتجاوب مع نواب الأمة فسيواجه المساءلة السياسية.

وأوضح الخضير انه بين لوزيرة الشؤون ما لديه من ملاحظات وعليها عدم التهرب من مسؤوليتها وتحقيق ما يصبو إليه المواطن، لافتا إلى أن فرصتها للإصلاح تنتهي بداية دور الانعقاد المقبل ولكل حادث حديث حينها.

واعتبر الخضير أن دور الانعقاد السابق لم يلب طموح المواطنين ولا مطاليهم بسبب كثرة أولويات النواب التي أدت إلى تزاحم القوانين في اللجان وعلى جدول الأعمال، إضافة إلى المشادات بين النواب والتي أثرت سلبًا على الأداء العام للمجلس.

وأضاف أن البرلمان افتقد التنسيق بين النواب بسبب هاجس إبطال المجلس، مشيرًا إلى أن صدور حكم (الدستورية) بتحصين البرلمان غيّر مسار العمل البرلماني نحو التنسيق بين النواب ودارت عجلة العمل والإنجاز لخدمة المواطنين.

وتوقع الخضير أن دور الانعقاد المقبل سيلبي طموح أبناء الشعب الكويتي على المستويات كافة، وأن جل الوعود الانتخابية سوف تكون على طاولة البرلمان من أجل تحقيقها كي ينعم المواطن بخيرات كويت العز.

وفيما يتعلق بالكتل النيابية قال الخضير إنه نائب مستقل لا يتبع أي تيار أو تكتل، غير أنه لا يعارض تشكيل الكتل البرلمانية أو دراسة المشاركة فيها شريطة تقارب وجهات النظر حول القضايا التي تخدم أهل الكويت، مبينًا أن انتخابات الصوت الواحد ربما تكون سببًا في تأخر ولادة كتل برلمانية في الدور حتى الآن.

أما عن التقارب النيابي الحكومي حول القوانين الشعبية فقال الخضير إن الحكومة اعتادت رفض القوانين الشعبية بحجة الكلفة المالية، معتبرًا أن حجتها غير منطقية في ظل الموارد المالية الكبيرة الموجودة في الدولة.

وطالب الحكومة في هذا الصدد بالتعاون مع المجلس لرعاية ودعم معيشة أصحاب الدخول البسيطة في ظل جشع التجار وارتفاع أسعار السلع، وعلق على ذلك قائلًا: "حكومتنا مثل عين عذاري تسقي البعيد وتخلي القريب".

وأكد الخضير ضرورة وقف الهدر في الدوائر الحكومية كافة لسد عجز الميزانية الذي تدعيه الحكومة وإعادة النظر في ميزانيات الوزارات ورفض الوثيقة الاقتصادية السابقة وإجبار الحكومة على معالجة الهدر، وتمرير القوانين التي تمنح أبناء الشعب مزايا مالية.

واعتبر أن الوثيقة الاقتصادية ستؤدي إلى تضخم أرصدة التجار على حساب المواطن البسيط، مشيرًا إلى أنه بات من الملحّ إصدار تشريعات تجبر الحكومة على عدم التعرض لجيب المواطن البسيط.

وطالب الحكومة إذا ما أرادت تطبيق الضرائب ومنها (القيمة المضافة) بالتوجه نحو أصحاب رؤوس الأموال واستثناء المواطنين، إضافة إلى تنويع مصادر الدخل ووقف الهدر.

وقال الخضير إن المواطن ينظر للبرلمان على أنه خط الدفاع الأول ضد التعدي على حقوقهم أو المساس بجيوبهم، مؤكدًا أهمية قيام ممثلي الأمة بدورهم في هذا الصدد والذود عن مكتسبات الشعب.

وأعرب الخضير عن اعتقاده بأن الاستقرار لن يتحقق إلا بتعاون السلطتين وتحقيق المواءمة السياسية المنشودة، مشيرًا إلى أهمية أن يكون ذلك دينن أعضاء السلطتين في ظل الظروف الإقليمية التي يعلمها الجميع.

ورد الخضير على ما يتردد بين الحين والآخر بشأن عدم استكمال المجلس الحالي مدته الدستورية بأنه ليس من المنطق الحديث عن ذلك وبخاصة أن الحل من عدمه حق أصيل لصاحب السمو الأمير حفظه الله.

وأضاف أن ما يتردد حول هذا الموضوع ما هو إلا آراء وتكهنات ونحن جاهزون لكل الاحتمالات، مشيرا إلى أن بدء دور الانعقاد المقبل بالتعاون وإقرار القوانين وتحقيق الإنجاز الملموس سيساهم في استكمال البرلمان مدته الدستورية.

وعن قضية البطالة اعتبر الخضير أنها صناعة حكومية ومشكلة مزعجة ومزمنة تتسع دائرتها بمرور الوقت لتؤرق الجميع، لافتا إلى أن الحل يكمن في خلق فرص وظيفية في القطاعين الحكومي والخاص ومنح أولوية التوظيف للكويتيين.

وطالب في هذا الجانب بفرض عقوبات رادعة على أصحاب الشركات التي تسمح بالتوظيف الوهمي من أجل تحقيق مصالحها بتحقيق النسبة المطلوبة منها للتكويت للتمتع بمزايا دعم الدولة لها. وأضاف أن المواطن لجأ إلى هذه الوسيلة نتيجة للقصور الحكومي في خلق فرص عمل في ظل ارتفاع الأسعار، علاوة على القصور الإداري والفني في التخطيط ومواءمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل.

وأعرب الخضير عن تفاؤله بوضع البرلمان حلا مناسبا لمشكلة البطالة في دور الانعقاد المقبل باعتبار ان توفير فرص العمل حق دستوري أصيل للمواطن.

وبشأن القضية الإسكانية أكد جدية النواب لحلها بالتعاون مع الحكومة لتحرير الأراضي وإتاحة فرص أكبر وأشمل للقطاع الخاص ودخول الشركات العالمية إلى السوق الكويتي من أجل أعمال البناء وتشييد المدن السكانية العصرية.

أما عن قضية البدون فأكد انه ممن يدفعون بقوة لحل هذه القضية الإنسانية، متمنيًا من الجهاز المركزي القيام بدوره في التسهيل على هذه الفئة والتعامل معهم من منطلق إنساني.

وفيما يخص قضية التعليم، تساءل الخضير عن أسباب مشكلة القبول بالجامعة والمعاهد التطبيقية، وعما إذا كانت مشكلة فنية أم ادارية أم عدم قدرة استيعابية.

وأشار إلى أن القدرة الاستيعابية للتعليم العالي ليست بمستوى الطموح، مطالبا الحكومة بسرعة إنجاز جامعة الشدادية لحل تلك الأزمة وبخاصة أن تشييدها استغرق أكثر من ٢٠ سنة.

وقال الخضير إن وزير التربية مطالب ببذل جهد أكبر في متابعة إنجاز هذا المشروع الحيوي بأسرع وقت، ووضع خطط واضحة لمواءمة مخرجات التعليم وسوق العمل، والاهتمام بتطوير المناهج لتؤسس طلبة قادرين على مواصلة مسيرتهم العلمية والعملية.

■ تطبيق الضرائب لا بد أن يقتصر على أصحاب الأموال ويستثني ذوي الدخول المحدودة

■ بالتعاون وتحقيق الإنجازات الملموسة سيستكمل البرلمان مدته الدستورية

الخضير أكد أن دور الانعقاد السابق لم يلب الطموحات

■ قضية البطالة صناعة حكومية والمجلس الحالي قادر على وضع حل مناسب لها

■ إنجاز جامعة الشدادية يحل أزمة القبول.. ومواءمة المخرجات لسوق العمل توفر وظائف للشباب